الاقتباس في النصوص البحثية: أهميته وأشكاله وإشكالاته

The quotation in the scientific texts: interests, forms and issues

عيسو عقيلة: أستاذ محاضر" أ "
جامعة البليدة 2 - علي لونيسي
محمود فوزي معمري: أستاذ محاضر" أ "
المدرسة العليا للتجارة

تاريخ إرسال المقال: 17/10/2018 **تاريخ قبول المقال:** 06/01/2019

ملخص

البحث العلمي هو عمل موجه لتحديث أو تعديل أو زيادة المعرفة الإنسانية، ويعني ذلك أن الباحث لا يبدأ من الصفر، بل عادة ما ينطلق من حيث انتهى آخرون. فيأتي الباحث بالأعمال السابقة من أفكار ونتائج وبيانات وجداول... ليدعم بها أفكاره ونتائج بحثه ويطلق على هذا العمل بالاقتباس — والذي يعطي البحث ثراء معرفيا ومصداقية —، غير أن الأخلاق العلمية تلزم من يقوم بالاقتباس النزاهة العلمية وذلك من خلال إحالة الأعمال المقتبسة إلى أصحابها.

غير أن عددا غير قليل من الباحثين يجهلون أشكال الاقتباس وقواعده وبالتالي طرق وكيفيات الإحالة، مما يعرضهم لاختراق النزاهة العلمية والتعدي على بعض الجوانب من حقوق المؤلف ويوقعهم في ميدان السرقة العلمية.

ونحن من خلال هذه الورقة نسعى إلى توضيح الاقتباس وقواعده، وماذا نعني بالإحالة وأشكالها، لماذا وكيف نقوم بها، وما هي وضعيات المخالفات.

كلمات مفتاحية: الاقتباس؛ الإحالة؛ البحث العلمي؛ السرقة العلمية؛ النزاهة العلمية؛ الأخلاقيات.

المؤلف المرسل: عقيلة عيسو، aissou.akila@gmail.com

Abstract

Scientific research is producing work intended to develop human knowledge (update, revise, advance, etc.). For conducting a research, most of the time, researchers have not to start from scratch. They need to resume from wherever others ended (ideas, results, data, etc.); it further consolidate their own contributions. Consequently, they need to cite previous work. The use of quotation gives an intellectual richness, credibility, and scientific authority to their work. In such situations, researchers should strive to comply with ethical principles concerning source citation. Nevertheless, a still significant number of researchers ignore the formats and the rules for the use of citations, which exposes them to scientific integrity rule breaches, violating copyright aspects and the risk of making plagiarism.

Through this work, we would like to define the notion of quoting and bibliographic citation, and specify their philosophy, forms and practices, as well as misconducts and breaches at citing sources into which many researchers fall.

Keywords: quotation; source citation; scientific research; plagiarism; scientific integrity; ethics.

مقدمة

تعتبر التراكمية من خصائص المعرفة العلمية والتي تعود بجذورها إلى بداية الحضارات الإنسانية، وقد بنيت معارفنا فوق معارف كثيرة أسهمت فيها حضارات إنسانية مختلفة عبر الأزمنة والجغرافيا. والتراكمية العلمية إما أنها تأتي بالجديد فتلغي القديم أو تقوم بتصحيحه أو تعديله، أو أنها تتخذ النتائج السابقة سندا للاستمرار والتطوير. وكل هذا يكون في إطار عمل فضيل عرف منذ القديم بالبحث العلمي.

ولقد عُرِّف البحث العلمي على أنه "وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة [تضاف إلى المعرفة الإنسانية]، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي."[1]

وفي إطار البحث العلمي، يكون الباحث، في كل خطوة يخطوها، بحاجة إلى مصادر وكتب ودراسات سبقت ما هو مقبل عليه في مسار بحثه، تُعِينه على ضبط موضوعه وتحديد منهجه وتُسهم في تفسير النتائج المتوصل إليها؛ وهذا ما يُعرّف

بالاقتباس. وبالمقابل، يلتزم الباحث، مراعاة لقواعد النزاهة العلمية، بالتطرق إلى الأعمال الجادة لمن سبقه في الموضوع من باحثين عن طريق ممارسةٍ — حبذا لو تكون تلقائية — عند اقتباس أي نصٍ أو فكرةٍ؛ وهذا ما يُعرّف بالإحالة أو الإسناد.

الإشكالية

تشكل الكتابة مصدرا مهما من مصادر تناقل المعرفة بين البشر، لذا كان الفلاسفة والعلماء والباحثون ولا زالوا يسجلون كل ما توصّل إليه تفكيرهم وبحثهم من أفكار ومعارف وبيانات ونتائج. وعادة ما كانوا يستعينون في ذلك بكتابات من سبقوهم عن طريق الاستشهاد بنصوصهم أو أفكارهم فيلجأون إلى الاقتباس. ولمّا كانت المؤلفات والبحوث والتجارب تتطلّب وقتًا وجهدًا لإنهائها والعمل عليها، فإنّ عملية الاقتباس دون الإشارة إلى أصحابها — وليس هذا هو العيب الوحيد الذي يخص عملية الاقتباس، كما سنراه فيما بعد — تم تصنيفها من طرف العلماء في خانة الجرائم الأخلاقية والقانونية، لما تنطوي عليه من آفات يمكن تكييفها أكاديميا في باب السرقة العلمية وقانونيا في باب جنحة التقليد — على أساس أنها تَعَدٍ على حقوق الآخرين. وعلى العكس من ذلك، فإن كل اقتباس يُسنَد إلى صاحبه بأمانة وإخلاص يُضفي مصداقية على العمل ويُثبِت دقّة العمل العلمية ويُمَكِّن القارئ من الرجوع إلى المصدر بسهولة ويعزز علاقات الثقة والاحترام والاعتراف والتشجيع فيما بين جمهور الباحثين.

وتقوم أسس البحث العلمي على ما توصل إليه الباحثون من نتائج، حيث يسعى الباحث منذ انطلاقه في فكرة بحثه إلى تصفح المصادر والقواميس وقراءة الأعمال التي أنجزت في الميدان حتى يقوم بضبط الموضوع فلا يكون تكرارا لعمل سابق أو يستحيل إنجازه، بل تتمة واستمرارية لما انتهى إليه من سبقه من الباحثين. وبينما يشرع في الكتابة ويحدد ويتوسع في متغيرات بحثه سوف يعتمد على ما أنجز حول الموضوع من أفكار ونتائج. وعند نقل أو اقتراض أي نص أو فكرة أو صورة أو رسم بياني أو جدول... أو الاستعانة بأي تحليل أو أي نتائج يكون على الباحث الالتزام بقواعد الاقتباس والإحالة وإلا اعتبر خارقا للقانون ولأخلاقيات البحث العلمي وللنزاهة العلمية وسمي ما قام به —عن دراية أو جهل —بالسرقة العلمية.

وقد تعارف العلماء منذ القدم على أطر علمية واضحة ودقيقة في الاقتبـــــاس (أو الرواية) والإحالة وتوارثوها، حتى أنها أصبحت من المقاييس الهامة التي يعتمد عليها الخبراء في تحكيم الأبحاث العلمية. فالأبحاث الجادة عادة ما تكون مطلعة على ما سبقها ولا يظهر ذلك إلا من خلال عمليات الاقتباس — بشتى أنواعها —

والإحالة التي تحتويها وبالمقاييس المعتمدة في الميدان. أما النزوح عن هذه التقاليد وعدم الالتزام بالقواعد يُعرِّض الباحث في الكثير من الأحيان إلى خرق أخلاقيات البحث العلمي والسقوط في السرقة العلمية.

ومن الملاحظ حاليا في ميدان البحث العلمي — من خلال ما تتيحه لنا فرص المشاركة في مناقشات الماستر على وجه الخصوص وما توفره شبكة الإنترنيت من مختلف النصوص والمؤلفات العلمية — أنّ الكثير من النصوص العلمية لا تحيل إلى مصادرها وإن كان عكس ذلك فلا تتمّ الإحالة في الغالب بشكل منتظم ومنهجي. وعليه، وانطلاقا مما سبق سوف نسعى من خلال الدراسة النظرية إلى توضيح معنى الاقتباس، ومتى ولماذا نلجأ إليه، وما هي أشكاله، وكيف تتم إحالته إلى أصحابه. كما سنوضح وضعيات المخالفات التي يقع فيها الكثير من الباحثين والتي تفقد أبحاثهم المصداقية العلمية، بالإضافة إلى الأسباب الكامنة وراء عزوف بعض الباحثين وتحايلهم عن الاقتباس والإحالة.

أهمية الدراسة

هذه الدراسة ليست جردا لقواعد الاقتباس والإحالة، فهذا ما تقوم به أنظمة الإحالة الشائعة وعلى أحسن وجه. إنّ أهمية الدراسة الحالية تكمن في تحسيس الباحث بأهمية الاقتباس والإحالة في إنجاز بحوث علمية جادة وملمّة لغيرها من الأعمال القريبة في إطار النزاهة العلمية. فالاقتباس والإحالة يخضعان إلى قواعد يجب على الباحث احترامها وإلا سيكون أمام وضعيات مخالفة قد تؤثر على مصداقية أبحاثه وقد يتعدى الأمر ذلك ليصل إلى حد إبطالها.

تحديد المصطلحات

يدور موضوع بحثنا على مصطلحين أساسيين هما الاقتباس والإحالة سنحددهما فيما يلي. بالإضافة إلى هذا، يرتبط هذان المصطلحان ارتباطا شديدا بمجموعة من المصطلحات الأخرى تتردد كثيرا في النص وجب علينا تحديدها هي أيضا: البحث العلمي والسرقة العلمية والنزاهة العلمية.

• **الاقتباس (citation).** الاقتباس هو أن يقترض كاتبُ نصٍّ في شكله الأصلي (أي حرفيًّا أو عن طريق الترجمة) أو في شكل إعادة صياغة لمضمونه (في لغة البحث) ويلحقه بنص آخر يجري العمل عليه. وتدخل في باب الاقتباس الأفكار والجداول والصور وغيرها من الممتلكات الفكرية. ويُستعمل الاقتباس بغرض الاستشهاد أو التأكيد أو التوضيح أو الإثراء أو النقد أو التصحيح... ويكون الاقتباس متبوعا دائما

بالإحالة إلى مصدره؛ فإذا كان الاقتباس اختياريًا، لأنّه من أدوات البحث العلمي — ولا يلجأ إليه المؤلف إلا حسب الحاجة، ففي العادة، لا يمكن بدء أي عمل من الصفر —، فإنّ الإحالة إلزاميةٌ لأنها من الأخلاق.

• **الإحالة (citation أو renvoi)**. الإحالة مفهوم شائع في عدة ميادين ولها تعاريفها الخاصة في القانون واللسانيات وعلوم الطبيعة والفيزياء... غير أنّ الاصطلاح الذي يهمنا هو ذلك المستعمل في البحث العلمي وعلى وجه الخصوص في ميدان نزاهة البحوث. ويعرّف بوشي Pochet (2015) [2] الإحالة على أنّها: "إرجاع العمل المقتبس إلى صاحبه الأصلي." [3] وتكون ملازمةً للاقتباس أينما كان، فهي تحجب الباحث عن الوقوع فيما هو محضور أكاديميا وقانونيا. ويمكن استعمال كلمة "الإسناد" للتعبير على نفس المصطلح؛ ونقول "إحالة بيبليوغرافية" أو "مرجعية" كمقابل للمصطلح الفرنسي « référence bibliographique » أو « renvoi bibliographique »، ونقول أيضا الإحالة إلى شخص أو إلى مقال (أو الإسناد إلى شخص أو إلى مقال) للتعبير عن العبارة الفرنسية « citer quelqu'un ou citer un article »، ونقول أيضا "عدد الإحالات لمقال أو لمؤلف" للتعبير عن « le nombre de citations d'un article ou d'un auteur ».

• **البحث العلمي (recherche scientifique)**. جاء تعريفه في قاموس أكسفورد لعام (1974) بأنه: "[...] ذلك الفرع من الدراسة، الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة، تستخدم طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق الدراسة." [4]

• **السرقة العلمية (plagiat)**. هي اقتباس الباحث أو اعتماده في صياغة أفكاره على أفكارٍ أو نصوص أو جداول أو رسوم... لباحثين آخرين دون الإشارة إليهم — أي إسناد اقتباس ما إلى مصدره أو مرجعه الأصلي—، عن قصد أو عن غير قصد. وتعد السرقة العلمية ثالثة الثلاث مخالفات في النزاهة العلمية والتي تم ترتيبها حسب درجة خطورتها: صناعة النتائج والبيانات ثم التزوير والتلاعب بالنتائج والبيانات ثم السرقة العلمية. وتختلف السرقة العلمية عن المخالفتين الأوليين؛ فإذا كان لصناعة النتائج والبيانات أو تزويرها أو التلاعب بها عواقب سلبية على مسار البحث وتقدم المعرفة، فإن السرقة العلمية تؤثر معنويا وماديا على الأشخاص المتعدى عليهم؛ غير أن المخالفات جميعها تشترك في جانب سلبي ليس بالهين وهو تهلهل ثقة المجتمع في جدوى

البحث العلمي وفي أداء وكفاءة جمهور الباحثين. وتجدر الإشارة هنا أن التقدم التكنولوجي في ميدان الرقمنة أفرز — ولا يزال يفرز — تقاليد جديدة في النشر والاقتباس والإحالات المرجعية ومن ثم مخالفات لم تعرف ولم تُصنّف من قبل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ظهرت في السنوات الأخيرة وبصورة مطردة ظاهرة السرقة الذاتية أو الانعكاسية (auto-plagiat)، وهي أن يعتمد المؤلف على أجزاء من أعماله السابقة في أعمال حديثة دون الإشارة أو الإحالة إليها؛ وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقا.

• **الأخلاقيات (éthique)**. أصل الكلمة إغريقي، جاء من (moeurs) êthos، وقام اليونانيون بترجمتها إلى morale وأصلها اللاتيني mores [5] وتحمل في مدلولها: الأخلاق والسلوك وقواعد السلوك. ويعرف القاموس " Dictionnaire de la philosophie, Larousse" الأخلاقيات على أنها «علم يبحث في مبادئ الأخلاق.» [6] وتنقسم الأخلاقيات إلى: أخلاقيات تطبيقية وفلسفة الأخلاقيات (أو الأخلاقيات الأساسية). يتناول الجانب النظري للأخلاقيات فلسفة الأخلاق، بينما يعنى الجانب التطبيقي بالمساعدة على اتخاذ القرارات حول المسائل الأخلاقية — خاصة المستجدة منها —، وتندرج النزاهة العلمية ضمنها.

• **النزاهة العلمية (intégrité scientifique)**. وتعني القواعد التي تنظم الممارسات المتعلقة بالبحث، وهي تقوم أساسا على احترام القيم التالية في المنهج أو الممارسات العلمية: الأمانة والإخلاص، والمصداقية والدقة والصرامة، والحياد والاستقلالية، والموضوعية، والشفافية والانفتاح، والعدل، والمسؤولية تجاه الأجيال القادمة من الباحثين. [7] وقد خُصّت النزاهة العلمية منذ 2010 — وهو تاريخ انعقاد المؤتمر الدولي الثاني للنزاهة العلمية الذي كلّل بـ "إعلان سنغفورة حول النزاهة العلمية" [8] — بكثير من الأبحاث والمؤتمرات والمدونات والمواثيق تناولت في مجملها تحديد تعريفها وطبيعتها وتمييزها عن الأخلاقيات (éthique)، من جهة، والأخلاقيات المهنية أو أخلاقيات المهنة (déontologie) [9] — أو أخلاقيات وآداب المهنة —، من جهة أخرى. [10]

منهج البحث

بما أننا بصدد قراءة ما جاء في الاقتباس والإحالة لأهميتهما وعلاقتهما بموضوع يرتبط بأخلاقيات البحث العلمي فإن المنهج المناسب لدراسة هذا الموضوع هو المنهج التحليلي.

الدراسة النظرية

عُرِّف البحث العلمي على أنه: "الاستخدام المنظم لعدد من الأساليب والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما، عما يمكننا الحصول عليه بطرق أخرى، وهو يفترض الوصول إلى نتائج ومعلومات أو علاقات جديدة لزيادة المعرفة للناس أو التحقق منها." [11] وعَرَّفه القانون الجزائري رقم 15-21 المؤرخ في 2015/12/30 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، في المادة السادسة منه: «هما جزءان [أي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي] من نفس عملية إنتاج المعرفة والعلوم تغطي كل مجالات المعرفة واستعمالها واستغلالها من أجل تطبيقات جديدة، وذلك للاستجابة للتطلعات الاجتماعية والثقافية والاحتياجات الاقتصادية وضرورات التنمية المستدامة.» [12] وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار البحث العلمي سلوكا إنسانيا يهدف إلى فهم الظواهر وتفسيرها من أجل تطوير المعرفة واكتساح مساحات جديدة في العلم بغرض تطوير حياة الأفراد والمجتمع. وهو الوسيلة الأساسية لتطور المجتمعات، فهي تسعى بواسطته إلى حل المشكلات التي تعترضها سواء ما يخص منها الفرد والهيئات والمجتمع، أو ما تعلق بالجوانب المادية كالصناعة والإنتاج والتجارة، وعلى العموم كل ما يحقق رفاهية وأمن وتطور البشرية.

أمّا مشكلة البحث فقد يستنبطها الباحث من واقعه المعاش، فيسعى من خلال التحري والبحث والتجريب إلى إيجاد أفضل السبل والتقنيات لعلاجها أو تفسير ظواهرها، وقد تكون نابعة من تجارب وبحوث سابقة تتطلب بحثا وتفسيرا، كما يمكن أن تنبع من الشعور بوجود نقص أو خلل في نتائج دراسات سابقة ويسعى الباحث إلى التأكد منها أو تصحيحها أو نقدها.

إنّ نشاطات البحث يقوم بها فاعلون (أساتذة باحثون، باحثون، طلبة دكتوراه) توكل إليهم المهام المتعارف عليها في الأوساط العلمية على المستوى العالمي، وهي كالتالي:

- ✓ تطوير المعارف،
- ✓ تحويل المعارف وتثمينها (تحويلها من مجال البحث وتطبيقها في المؤسسات وفي كافة الميادين التي تؤدي إلى تطور المجتمع)،

- ✓ نشر وترويج المعلومات والثقافة العلمية بين أوساط المجتمع (ندوات، أشرطة وثائقية، مناظرات...)،
- ✓ المشاركة في التكوين (ليسانس، ماستر، دكتوراه، تكوين عن بعد، تحسين مستوى...)،
- ✓ الخبرة العلمية (expertise).

ومهما كانت الدواعي والأهداف من وراء البحث العلمي، فإن الباحث يكون في غالب الأحيان بحاجة إلى المعارف السابقة التي توصل إليها باحثون سابقون، تساعده على الانطلاق من حيث توقف الآخرون، كما تساعده على تحاشي التكرار وإعادة تجارب تكون نتائجها معروفة سلفا، فذلك إهدار للوقت والمال. وعليه يتوجب على الباحث القيام بمسح لما جاء في الأدبيات العلمية ونتائج البحوث السابقة وما توفرت عليه المصادر والمراجع من معلومات تخص مجال بحثه، لأن ذلك سوف يساعده بشكل فعال في الانطلاق في العمل، كما أن الاقتباس الذي يقوم به يعطي إنجازه مصداقية علمية.

إنّ مصطلح citation المستعمل في الفرنسية والإنجليزية بنفس المفهوم يقابله في العربية مصطلحان هما: الاقتباس (la citation textuelle) والإحالة (le renvoie bibliographique à la source). ولهذا سنخصص لكل من هذين المفهومين جزءا خاصا به في بقية النص.

1- في الاقتباس

يعتبر الاقتباس من ضمن الأساليب المستخدمة في البحث العلمي لتوضيح مدى اتصال الباحث وموضوعه مع الأعمال والبحوث السابقة، فهو من بين أهم وسائل الاهتمام بالمحتوى العلمي الذي قام به من سبق من العلماء والمنظرين والباحثين. ومن باب الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي، يلتزم الباحث بالبحث عن جميع السباقين في المجال من باحثين وعلماء وما توصلوا إليه من أفكار وتحاليل ونتائج، وعادة ما يجد نفسه ملزما بالاقتباس منهم إذا ما توفرت له فكرة أو نتيجة تؤثر على محتوى بحثه ولا يمكنه بأي حال من الأحوال حجب دراسات سابقة أكدت أحقيتها.

والاقتباس أنواع، فهناك النقل الحرفي — نسخ نص كلمة بكلمة — وهناك نقل المضمون — الاقتباس عن طريق إعادة الصياغة — وقد يكون الاقتباس مزيجا من الطريقتين — نسخا تارة وإعادة صياغة تارة أخرى. ويستعمل الباحث كل شكل من هذه الأشكال بغرض توثيق وتأكيد معلوماته أو الاستشهاد بنصوص وأفكار

وأعمال الآخرين أو نقدها أو إيضاح الخطأ وأوجه التقصير فيها. وتتضح هذه الأشكال للباحث المطلع من خلال كيفيات كتابتها وطرق إحالتها.

فما هي أشكال الاقتباس وكيفيات كتابة كل شكل منها؟

1.1- أشكال الاقتباس وكيفية كتابتها

مثلما يكون الاستناد في البحوث العلمية على الاقتباس سلوكا مرغوبا فيه — بل من الواجب اللجوء إليه في الكثير من الأحيان —، فإن الإكثار من استعماله والإطالة فيه — في حالة الاقتباس الحرفي — يعتبر سلوكا سيئا — وقد يعتبر خاطئا في الكثير من الأحيان؛ فلا يجب أن يطغى الاقتباس على النص، حتى يظهر أسلوب الباحث وتظهر أفكاره وآراؤه. ويلجأ الباحث إلى الاقتباس لتدعيم فكرة أو شرحها، ولتحديد مفهوم أو مصطلح. وتظهر أهمية الاقتباس في إثراء أفكار البحث وتفسير نتائجه وهو ما يضفي قيمة للعمل الذي ينجزه ويضفيه مصداقية، ويثبت دقته العلمية. لذلك فإن نوع وحداثة المراجع المستعملة تعطي للعمل قيمة وأهمية وكذا مرجعية علمية — ونستثني هنا المصادر التي لا يمكن الاستغناء عنه، فهي غالبا ما تكون غير مرتبطة بزمن.

وقد يلجأ الباحث إلى اقتباس فكرة أو فقرة منقولة حرفيا أو بشكل ضمني — أي بصياغة أخرى تؤدي نفس المحتوى — عن مؤلف آخر. وتتمثل أشكال الاقتباس فيما يلي:

1.1.1- في حالة النقل الحرفي (la citation mot à mot). في هذا النوع من الاقتباس يقوم الباحث بنقل نص حرفيا كما جاء في المرجع — أكان المرجع أصليا أم ثانويا، ويستحسن أن يكون أصليا إلا إذا تعذّر ذلك — دون إحداث أي تغيير عليه — إلا في حالات خاصة سنراها فيما بعد. وفي هذه الحالة، يقوم الباحث بوضع النص المنقول بين علامات الاقتباس (أو التنصيص) [13] حتى يظهر أنه نقلٌ حرفي.

ويشترط في الاقتباس الحرفي أن ينقل الباحث ما هو أهم — أي فقط ما يكفي للاستشهاد أو البرهنة. وإذا اضطر لنقل فقرة طويلة — تفوق ثلاث أسطر — يجب عليه أن يستعمل فقرة فرعية (alinéa) معلمة لتمييزها عن باقي النص. ويكون هذا التعليم إما بإدراج إزاحة على الجانبين (مسافة فارغة إلى اليمين وإلى اليسار) وتصغير حجم الخط ودون وضع النص المقتبس بين علامتي تنصيص، وإما بإدراج إزاحة مع وضع النص المقتبس بين علامتي تنصيص.

2.1.1- في حالة نقل المضمون (la paraphrase). في هذا الشكل من الاقتباس يقوم الباحث باستيعاب تام لنص المؤلف — الذي يحتوي على فكرة أو تحليل أو غير ذلك — ثم يقوم، بأسلوبه الخاص وبمفرداته — فلا يجوز استعمال مفردات النص الأصلي —، بإعادة صياغته بالتوسع أو بالإيجاز. وفي هذا الإطار، يشترط على المقتبس الالتزام بعدم الخروج عن روح النص الأصلي وتحري الأمانة العلمية قدر الإمكان؛ وإن كانت ترجمةً، فيجب أن يَظهر ذلك جليا.

3.1.1- في حالة النقل المختلط. عند الاقتباس عن طريق إعادة الصياغة، قد يحتفظ الباحث ببعض الجمل أو العبارات — خصوصا تلك التي تخص المفاهيم أو الأسلوب الخاص بالمؤلف الأصلي — وينقلها كما جاءت عن صاحبها، غير أن ذلك لا يكون صحيحا إلا إذا تمّ وضعها بين علامتي تنصيص وإرجاعها إلى صاحبها حتى يتبين للقارئ أنها ليست من أسلوبه.

4.1.1- حالات خاصة تواجه المقتبس. لكل نص لسان وخصائص أسلوبية، وعليه، عادة ما يجد الباحث نفسه مجبرا على التعامل مع شكل و/أو مضمون النص المقتبس ومعالجته قبل ضمه إلى بحثه. وفي ما يلي بعض من التدخلات الشائعة:

أ) **احتواء النص على نص مغاير في اللغة وبنفس الحرف.** في حالة اقتباس نص بلغة مغايرة للنص المُؤلّف وبنفس الحرف (كأن يكون نص الكتابة فرنسي، ونص الاقتباس إنجليزي، وكلاهما يكتبان بالحرف اللاتيني؛ أو نص فارسي يحتوي على اقتباس بالعربية، وكلاهما يكتبان بالحرف العربي)، ينبغي على الباحث تمييز النص المقتبس؛ ففي الحرف اللاتيني مثلا تستعمل تقنية الخط المائل (italique) كعلامة تمييزية وتفضل على الخط العريض أو المسطر أو غيرهما. أما إذا اختلف الحرفان فلا حاجة لأي تمييز.

ب) **التدخل بالحذف أو بالإضافة في الاقتباس.** في الكثير من الأحيان، قد يتخلى الباحث عند الاقتباس عن أجزاء من النص الأصلي فيهملها لعدم أهميتها في الموضوع. وفي هذه الحالات، يمكن للنص المقتبس أن يكون غير مفهوم خارج سياقه؛ وهذا لاحتوائه على إحالات لسانية بعيدة المدى أو موجودة في العالم غير اللغوي — أي خارج النص-، تدل عليها عبارات أخرى في السياق أو يدل عليها المقام. وإذا كانت الحال كذلك، فلا يصلح الاقتباس دون تدخل من الباحث؛ فيجد نفسه مضطرا إلى إضافة ما يراه مناسبا للنص المقتبس لتعزيز الانتقال السلس بين الأفكار وهذا ما يجعل

القارئ يشعر وكأنه أمام نص واحد. ولا يكون هذا إلا باستعمال المعقوفتين (crochets): "[" ، "]".

مثال عن نص مقتبس: «... فهو يقي الخلايا العصبية من الإرهاق، حيث تتجدد مقدرتها العملية أثناء النوم...»

شكل كتابة الاقتباس: «[...](1)، فهو [النوم](2) يقي الخلايا العصبية من الإرهاق، حيث تتجدد مقدرتها العملية أثناء النوم [...](3)» في المثال، تخلى المؤلف، في الاستعمالين (1) و(3) للمعقوفتين، عن جزأين من الاقتباس وأحل محلهما ثلاث نقاط.

أما في الاستعمال (2) فقد أدرج توضيحا داخل المعقوفتين والذي يعود على الضمير العائد "هو" والمقصود به "النوم".

إن الغرض من إدراج إضافات في الاقتباس يكون إما لإعطاء توضيحات حول عبارة أو مصطلح، وإما لإعطاء معلومات إضافية، وإما للتأكيد على إبراز كلمة أو عبارة هامة في النص الأصلي. وفي هذه الحالة يدرج الباحث كلمة نؤكد بين معقوفتين "[نؤكد]".

مثال: «إن مفهوم الاحتراق النفسي كما جاء عن ماسلاش. [نؤكد]»

في هذا المثال، يؤكد الباحث على شرح وتحديد مفهوم الاحتراق النفسي كما جاء عن الباحثة ماسلاش بالتحديد.

وفي بعض الحالات الشاذة، يمكن للنص المقتبس أن يحتوي على أخطاء إملائية أو في المفردات — مطبعية أو قد تكون سقطت سهوا عن صاحب النص الأصلي — فلا يجوز للمقتبس التصرف في النص لتصحيحها، وإنما يحق له التنبيه إلى وجودها في باستعمال اختصار شاع بين القراء، فالفرنسية والإنجليزية تستعملان عبارة "sic" بين معقوفتين، وفي العربية يمكن استعمال العبارتين "نقلا" أو "هكذا".

ت) **حالة الاقتباس المزدوج.** يمكن لنص مُقتبَس أن يتضمن أصلا اقتباسا آخر — بمعنى نص مقتبس داخل النص الذي يراد اقتباسه —، وهذا النوع من الاقتباس يسمى "الاقتباس المزدوج". وفي هذه الحالة، نكون بحاجة إلى شكلين مختلفين من علامات التنصيص؛ كل واحدة لمستوى معين من الخطاب. ولكل لغة تقاليدها في مثل هذا النوع من الاقتباس؛ فالفرنسية مثلا تستعمل علامات التنصيص الفرنسية ("«" ، "»") بالنسبة للمستوى الأول، وعلامات التنصيص الإنجليزية البريطانية ("‘’" ، "“”") للمستوى الثاني، وعلامات التنصيص الإنجليزية الأمريكية ("'" ، "'") للمستوى الثالث إن وجد.

ث) **حالة الاقتباس غير المباشر**. الاقتباس غير المباشر هو اقتباس عن طريق طرف ثالث (غير المقتبِس والمقتبَس عنه). ويلجأ الباحث إلى هذا النوع من الاقتباس عند عدم إمكانية حصوله على النص الأصلي لأي سبب كان؛ فقد يكون النص غير متاحا (قاعدة بيانات متوفرة بواسطة دفع رسوم الاشتراك، نص غير منشور ويصعب الوصول إليه — وتخص هذه الحالة بكثرة الرسائل والأطروحات المتواجدة في مكتبات الجامعات —، تقارير خبرة منجزة في إطار مختبرات...). وفي هذه الحالة يقوم الباحث باتباع الاقتباس بالإشارة المرجعية للمرجع الأصلي (الذي تحصل عليه والموجود بين يديه) متبوعا بعبارة «مذكور في» أو «ذكره»، مع ذكر المرجع المأخوذ عنه. ويوضح ذلك المثالان التاليان:

الشكل الأول

«تسمى الفترة الممتدة بين السنتين والسبع سنوات بمرحلة ما قبل العمليات.» (بياجيه، 1964، ذكرته عيسو، 2012).

الشكل الثاني

وحسب بياجيه (1964، مذكور في عيسو، 2012) «تسمى الفترة الممتدة بين السنتين والسبع سنوات بمرحلة ما قبل العمليات.»

وفي هذه الحالة نشير في البيليوغرافيا إلى مرجع عيسو، 2012 فقط.

2- **في الإحالة**

لقد رأينا فيما سبق أن أخلاقيات البحث العلمي تلزم الباحث، عند اقتباس نص أو فكرة، بإسناد العمل وإرجاعه لصاحبه على نحو مناسب يفهمه ويتّبعه الجميع — على الأقل أهل الاختصاص الواحد. وكل اقتباس غير مسند إسنادا صحيحا يعتبر سرقة علمية، لأن الباحث يظهر نفسه بهذا التصرف أنه صاحب النص أو الفكرة المقتبسة.

وإن كانت الإحالة في ظاهرها اعتراف بأصل النص وإرجاعه لصاحبه، فإن استعمالاتها التقليدية والحديثة لا تقل أهمية عن ذلك. وهذه الاستعمالات — حسب رأينا — هي التي تحدد شكل ومضمون الإحالة؛ فالملاحظ من خلال المؤلفات العلمية، قديمها وحديثها، أنّ تطور الكتابة وأدواتها — خاصة مع ظهور تقنيات الرقمنة (Numérique) والويب (Web) — واكبه تطور في أشكال الإحالة. فتقليديا، استعملت الإحالة بهدف تمكين القارئ من الوصول إلى مصادر المعلومات للتحري والتوسع والإسهاب... غير أن رقمنة أكبر دور النشر العالمية والمجلات وإتاحة

قواعد بيانات هائلة عبر الويب، سواء كانت بيبليوغرافية أو لنصوص كاملة، ولد استعمالات جديدة للإحالة أهمها اعتماد النماذج البيبليومترية الحديثة لعدد الإحالات المرجعية بعين الاعتبار في ترتيب المؤلفين والدوريان والجامعات وحتى الدول.

وعلى العموم، توجد مجموعة من العناصر التي لا بد منها — على الأقل حاليا — عند صياغة إحالة ما: اسم المؤلف (أو أسماء المؤلفين إن تعددوا)، وسنة صدور المؤلّف، والموقع الدقيق للاقتباس داخل المؤلف (قد يكون صفحة أو هامشا في صفحة أو غيرهما).

1.2- أشكال الإحالة

تكون الإحالات في موضعين: إمّا مختصرة داخل النص (في متن النص)، وإمّا كاملة في قائمة المراجع (بعد الانتهاء من النص). وفي كلتا الحالتين تكون على أشكال محددة حسب الطريقة المتبعة من طرف الباحث ويجب أن تكون طريقة كتابتها موحدة في النص الواحد.

1.1.2- الإحالة في متن النص. إن طرق الإحالة المعتمدة من طرف جمهور الباحثين معروفة وعددها مستقر في ثلاث طرق وهي:

أ) **مؤلف – تاريخ**. تستعمل هذه الطريقة في نظام هارفارد (Harvard) الذي تتبعه كل من جمعيتي APA وMLA. على أساسها، يكون الاقتباس متبوعا باسم المؤلف وسنة المرجع، ومن أجل الدقة في الاقتباس، يضاف إليهما رقم الصفحة (أو الصفحات) المأخوذ عنها. وهناك عدة أشكال حسب مكان الاستعمال وحسب إدراج الصفحات.

في حالة الاستشهاد تكتب الإحالة كما يلي: مؤلف (سنة: صفحة)

كما في: عيسو (2003) أو عيسو (2012: 16).

والإحالة من هذا الشكل تكون في بداية ووسط ونهاية الجملة.

مثال: «تم تعريف الانتباه على أنه عملية انتقائية لجلب المثيرات ذات العلاقة وجعلها مركزا للوعي.» (جدوع، 2007: 62)

أما في حالة الإشارة المرجعية فتكتب كالآتي: (مؤلف، سنة: صفحة)

كما في: (عيسو، 2003) أو (عيسو، 2012: 16).

وإذا تعددت الإحالات في مكان واحد، يجب اختزالها في شكل واحد وفصلها عن بعضها البعض بالعلامة "؛"، كما في: (عيسو، 2003؛ عيسو، 2012: 16).

مثال: «تم تعريف الانتباه على أنه عملية انتقائية لجلب المثيرات ذات العلاقة وجعلها مركزا للوعي.» جدوع (2007: 62)

وفي قائمة المراجع تكتب الإحالة كاملة كما يلي:

جدوع، علي. (2007). صعوبات التعلم. عمان (الأردن): اليازوري.

ب) **طريقة الترقيم**. وهي الطريقة المستعملة في نظام Vancouver. ويكون الاقتباس متبوعا برقم تسلسلي [1]، [2] ... حتى نهاية العمل أو الورقة البحثية.

مثال: «تم تعريف الانتباه على أنه عملية انتقائية لجلب المثيرات ذات العلاقة وجعلها مركزا للوعي.»[1]

ويكتب المرجع في قائمة المراجع على الشكل أسفله مع ذكر الصفحة في الأخير:

[1] جدوع، على. (2007). صعوبات التعلم. عمان (الأردن): اليازوري، ص 62.

ت) الطريقة التقليدية. وهذه الطريقة يمكن أن تأخذ شكلين: فتكون في شكل إحالات إلى أسفل الصفحة (note de bas de page) أو في شكل إحالات إلى آخر المقال (appel de notes de fin de document).

وفي حالة الإحالة إلى أسفل الصفحة، يوضع رقم تسلسلي — بخط صغير — بعد نهاية الاقتباس ويقابله نفس الرقم في هامش أسفل الصفحة — وهو التقليد، غير أن هناك من يفضل تصميما آخر أكثر جمالية! باستعمال أحد الهامشين الأيمن أو الأيسر — متبوعا بالمرجع كاملا مع ذكر الصفحة المقتبس منها.

مثال: «تم تعريف الانتباه على أنه عملية انتقائية لجلب المثيرات ذات العلاقة وجعلها مركزا للوعي.»(1)

(1) عصام جدوع، "صعوبات التعلم". اليازوري، عمان: الأردن، 2007، ص 62.
وعند العودة إلى قائمة المراجع نكتبه بالطريقة التالية:
عصام جدوع. "صعوبات التعلم". اليازوري، عمان: الأردن، 2007.

2.2- الأنظمة الشائعة في الإحالات العلمية

الكثير من الباحثين، وعلى وجه الخصوص أولئك الذين هم في بداية مسارهم العلمي، يعتمدون في كتاباتهم على نظام معين في الإحالة — قد يكون

مفروضا من جامعاتهم الأصلية أو مديري البحث أو المخابر... — لا يزيغون عليه. غير أن تطور أشكال البحث والشراكة، من الفردي إلى الجماعي ومن الميدان الواحد إلى متعدد التخصصات ومن المحلي إلى العالمي، يتطلب من الباحث اليوم التفتح أكثر على الطرق والأساليب والمعايير التي يستعملها الآخرون.

فلو بحثنا عن أنظمة الإحالة المستعملة حاليا في الجامعات (لكتابة المذكرات والرسائل والأطروحات) والمجلات العلمية ودور النشر... لعجزنا عن عدّها فهي بعشرات الآلاف، إلا أن جميعها تشترك في الانتماء إلى أنظمة معروفة ومعدودة لها السبق في المجال — وعليه فإن ابتكار أي نظام جديد بغرض إشاعته قد يكون مغامرة. ويعود تعدد هذه الأنظمة العالمية إلى اختلافها بسبب تعدد العلوم ومجالاتها. فنظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA) مثلا، يُستعمل في العلوم الاجتماعية عموما — مع اكتساحه لميادين أخرى مثل اللسانيات والتربية والعلوم؛ ونظام جمعية اللغات الحديثة (MLA) في العلوم الإنسانية وعلى وجه الخصوص البحوث اللغوية والأدبية؛ ونظام شيكاغو (Chicago/Turabian) في الاقتصاد والتجارة والتاريخ والفنون؛ إلخ.

3.2- وضعيات المخالفات في الإحالات العلمية

قد يقع العديد من الباحثين في انحرافات تخص الإحالات المرجعية والتي تبدو من خـــلال:

- الكتابة الخاطئة (citations fausses) للإحالات والتي تعيق عمل القرّاء، فلا يمكن من خلالها الرجوع إلى المؤلف الأصلي.
- التعمد في حجب بعض الأبحاث ذات الأسبقية في المجال (citations discriminatoires) بغرض حرمان أصحابها من إحالات مرجعية تحسب لصالحهم، وقد يكون هذا الفعل نابعا من الباحث نفسه أو من المشرف أو من المخبر.
- التعمد في إحالة بعض الأبحاث غير المناسبة (citations honorifiques) بغرض رفع عدد إحالات أصحابها، ورد الفعل يكون نابعا زيادة على ما سبق عن المجلة (المحرر، المحكمين، المحرر العلمي).
- الاستشهاد الذاتي (Auto-citation) ببحوث أو كتب المؤلف ذاته من دون الحاجة إليها بغرض رفع عدد الإحالات، أو المبالغة في الاستشهاد بها من أجل إبرازها للقارئ، دون مبرر علمي قوي.

توصيات

لا توجد مقررات دراسية في الليسانس والماستر يتعلم من خلالها الطالب تقنيات الاقتباس والإحالة؛ ولهذا يبقى طلبة طوري الليسانس والماستر الأكثر عرضة للوقوع في مخالفات السرقة العلمية التي توارثوها منذ أطوار التعليم الأساسي (أو القاعدي)، فتلاميذ أطوار التعليم الأساسي قد ألفوا منذ سنوات التعليم الأولى سلوكات غير أخلاقية بصورة آلية ولاإرادية، سواء بشكل مباشر عن طريق النقل الحرفي أو التصرف في المحتوى الرقمي الذي توفره شبكة الإنترنيت دون إعارة أي اهتمام للمصادر المستعان بها أو غير مباشر عن طريق التعود الضمني على مطالعة واستئناس مضامين الكتب المدرسية التي عادة ما تحتوي على الكثير من المخالفات فيما يخص الاقتباس والإحالة.

وحتى في مستوى الدكتوراه فما يتحصل عليه الطالب من تدريب خاص على هذه التقنيات — من خلال وحدة "البحث التوثيقي" التي أدرجت في نظام الدكتوراه ل.م.د. — يبقى غير كاف لزرع ثقافة الاقتباس والإحالة إذا لم يقابله إعداد حقيقي للطالب في الميدان التطبيقي على مستوى مخبر بحث الانتساب.

وعلى أساس هذه المعطيات التي توحي بتفشي ظاهرة السرقات العلمية حتى وإن لم يتم الإعلان عنها لعدم توفر آليات تساعد على ذلك — رقمنة جميع المذكرات والرسائل والأطروحات وتوفير أدوات وآليات ملائمة لكشف المخالفات ومعالجتها والفصل فيها — وبالنظر إلى النقائص المسجلة على مستوى مذكرات الليسانس والماستر ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه المنجزة خلال السنوات الأخيرة — فيما يخص قواعد الاقتباس والإحالة —، فإنه أصبح من الضروري التفكير في ما يمكن أن يساعد أو ما تم تجاهله والتفريط فيه لتقويم ما هو عليه الحال.

إنّ أول ما يتبادر إلى ذهن أي مهتمّ بالموضوع — باحثٍ عن سدٍّ لهذه الثغرات — كاقتراح هو إدراج وحدات تدريسية خاصة بأخلاقيات البحث وعلى وجه الخصوص بنزاهة البحوث؛ ليتلقى الطالب فيها المبادئ الأساسية في أخلاقيات البحث ونزاهة البحوث ويدرّب فيها على الممارسات المنهجية والمنتظمة والأخلاقية في البحث عن الدراسات السابقة وتجميعها والاعتماد عليها دون الوقوع في المخالفات التي تضر به وبغيره. إلا أن المتمعن في سوق العمل والكفاءات التي تنتظرها المؤسسات المستقبلة لطلبة الجامعات لا تخفى عليه الصعوبات التي يواجهها مهندسو البرامج عند إعداد أي مشروع تكوين؛ فالكفاءات المطلوبة متعددة ومعقدة والحصص المتوفرة لا تفي دائما

بالغرض، وبالتالي عادة ما تكون البرامج كثيفة ولا تحتمل التوسعة. وعليه فإن المبالغة في تحميل البرامج الدراسية أكثر مما تطيق سوف تنجر عنه أعباء إضافية وضغوط على الطلبة ترهن حظوظهم في سوق العمل خاصة إذا علمنا أنهم يحتاجون إلى فترات زمنية أوسع للأعمال التطبيقية والممارسات الميدانية.

إنّ استحالة إطالة جداول توقيت الطلبة لا يعني بالضرورة عدم إمكانية توسيع البرامج الدراسية خارج أوقات الدراسة، ويمكن أن يتم هذا على الخصوص عن طريق إعادة النظر في دور المكتبات الجامعية والاعتماد أكثر على خبرة الأساتذة الباحثين المكلفين بتأطير الطلبة وتفعيل الأدوات والآليات الكفيلة بنشر ثقافة نزاهة البحوث، من جهة، والحد من المخالفات والأخطاء الأخلاقية الشائعة في إعداد البحوث والتقارير والرسائل وغيرها من الدراسات الأكاديمية، من جهة أخرى.

فالمكتبات الجامعية يمكن أن يكون لها دور كبير في تدريب الطلبة في ميدان الاقتباس والإحالة. فهي مازالت — في الجزائر على الأقل — تقتصر على مهامها التقليدية المتمثلة في اقتناء الكتب والدوريات وتصنيفها وإعارتها والمحافظة عليها وإدارة قاعات المطالعة. غير أن المكتبات الجامعية الحديثة أصبحت تتكفل أيضا بقواعد البيانات البيبليوغرافية (bases de données bibliographiques) وقواعد البيانات للنصوص الكاملة (bases de données en texte intégral) وكل تكوين مرتبط بها، وعادة ما يكون هذا في شكل دورات تدريبية — عادة ما تكون اختيارية وخارجة عن إطار التكوين الأساسي — تسمح بتدريب وتأهيل الأساتذة والطلبة على استعمال قواعد البيانات المتاحة في مرحلة أولى، ثم كيفية الاقتباس والإحالة إلى المراجع في مرحلة ثانية.

أمّا دور المؤطرين فيكمن في متابعة الطلبة وتدريبهم وتصحيح أفكارهم وما يكتبون. فدور الأستاذ الباحث لا يقتصر فقط على التدريس في القاعات وإنتاج البحوث في المخابر ونشرها وتثمينها، وإنما يتعدى ذلك إلى تأطير الطلبة وتدريبهم ميدانيا على الأقل في أربع كفاءات أساسية — وهي نفسها في جميع الميادين مع بعض الاختلافات البسيطة — تتمثل في منهجية البحث، وتقنيات الإحصاء وتحليل البيانات والنتائج، وتقنيات الاقتباس ومعايير الإحالة، بالإضافة إلى الأخلاقيات والنزاهة العلمية.

خاتمة

رأينا من خلال هذا النص أنّ الاقتباس قاعدة أساسية يلجأ إليها الباحث أثناء إنجازه لبحوثه، ويرجع ذلك إلى منهجية البحث العلمي وأخلاقياته التي تلزم الباحث

ذكر من سبقه في تناول موضوع بحثه، أو أحد أجزائه، أو ما يتصل به من أبحاث، والنتائج التي توصلوا إليها. وقد يأخذ الاقتباس ثلاثة أشكال: فهناك النقل الحرفي، ونقل المضمون، ونقل مزيج يمكن من خلاله للباحث أن يلجأ إلى استعمال الشكلين الأول والثاني معا — نقل للمضمون تتخلله نقول حرفية لبعض الجمل و/أو العبارات الخاصة بالنص الأصلي. وقد تصادف الباحث بعض الإشكالات في حالة النقل الحرفي، تتمثل في احتواء النص على نصوص مغايرة في اللغة وبنفس الحرف، وكذا التدخل بالحذف أو بالإضافة، وهنا يلتزم الباحث بالقواعد التي تساعده على كتابة بحثه بالشكل المناسب والذي يمنحه مصداقية علمية. كما رأينا أيضا أن الاقتباسات التي يستند إليها الباحث لا تصح دون الالتزام بإحالتها إلى أصحابها —وعموما المراجع التي أخذت عنها. والإحالة نوعان: إحالة في متن النص وإحالة في آخر النص (البيبليوغرافيا). وتخضع الإحالة في متن النص إلى أشكال شاعت، منها ثلاثة: طريقة مؤلف–تاريخ وطريقة الترقيم والطريقة التقليدية.

إنّ الالتزام بقواعد الاقتباس ومعرفة أشكاله والعمل بها، يُمكِّن الباحث من كتابة النص بطريقة سليمة وفعالة لا يشوبها ما يحد من مقروئيتها، يتفادى من خلالها الباحث اختراق حدود النزاهة العلمية والوقوع في السرقة العلمية.

إنّ الوصول إلى كتابة بحوث سليمة من ناحية منهجية البحث والإحالة يقع على عاتق مهندسي البرامج التدريسية والتكوينات المكملة لها. إنّ إدراج مثل هذه المعارف، وأخرى قد يحتاجها الطالب والباحث —وقد تتعدد وقد تلغى لفائدة أخرى —، على مستوى الأطوار الجامعية الثلاثة (الليسانس والماستر والدكتوراه) غير ممكن في النظام الحالي، غير أنّ هذه المهمة يمكن لأطراف أخرى التكفل بها: الأساتذة المؤطرون، من خلال الممارسة الفعلية أثناء تحضير مذكرات التخرج؛ المكتبات الجامعية، التي يمكنها الاضطلاع بمهمة تكوين الطلبة والأساتذة في عدة مجالات تخص التوثيق منها استعمال قواعد البيانات البيبليوغرافية؛ بالإضافة إلى المحاضرات والأيام التكوينية المختلفة.

الهوامش

1- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت: وكالة المطبوعات، 1973، ص18.

2- Pochet, B. Comprendre et maîtriser la littérature scientifique. Gembloux : Les Presses agronomiques de Gembloux, 2015. http://hdl.handle.net/2268/186181, (02/08/2018).

3- ترجمة المؤلفَيْن.

4- كامل المغربي، أساليب البحث العلمي. الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، ص15.

5- دوز كريمة، الأخلاق: بين الأديان السماوية والفلسفة الغربية، مركز براهين لدراسات الإلحاد ومعالجة النوازل العقدية، لندن (المملكة المتحدة)، 2016، ص28.

6- Larousse. Dictionnaire de la philosophie, 1984.

7- ANR (Agence Nationale de la Recherche), Politique en matière d'éthique et d'intégrité scientifique, 2014. http://www.agence-nationale-recherche.fr/.

8- أقيمت إلى اليوم خمسة مؤتمرات حول النزاهة العلمية: لشبونة (Lisbonne 2007)، وسنغفورة (Singapour 2010)، ومونريال (Montréal 2013)، وريو (Rio 2015)، وأمستردام (Amsterdam 2017). وتمت برمجة المؤتمر الدولي السادس تحت تسمية هون كونغ (Hong Kong 2019) بتنظيم مشترك بين هون كونغ (Hong Kong) وملبورن (Melbourne).

9- وهي متعددة تعدد المهن، فمنذ الأخلاقيات المهنية الأولى — التي تعود إلى القرن التاسع عشر — والرائدة: أخلاقيات مهنة المحامي وأخلاقيات مهنة المحاسب، ظهرت — منذ مدة ليست ببعيدة — ولا زالت تظهر هنا وهناك عدة مدونات ومواثيق لمهن أخرى مثل مهنة الطبيب، والمعماري، والباحث، والأستاذ الباحث، والصيدلي، إلخ.

10- Singapore Statement on Research Integrity. 2nd World Conference on Research Integrity (September 2010). https://www3.ntu.edu.sg/wcri 2010/.

11- جيدير ماثيو، منهجية البحث، ترجمة: ملكة أبيض، دمشق: وزارة الثقافة، 2004، ص 15.

12- القانون الجزائري رقم 15-21 المؤرخ في 2015/12/30 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

13- علامات الاقتباس هي علامات يستعملها المقتبس لتمييز الاقتباس عن باقي النص. وتوجد ست علامات شائعة تستعمل في الاقتباس وهي علامات التنصيص (guillemets) المستعملة في النصوص الفرنسية، والإنجليزية البريطانية، والإنجليزية الأمريكية، والألمانية، وعلامات التنصيص الموروثة عن الآلة الكاتبة — وهي العلامات التي يستعملها الكتاب حين لا تتوفر لديهم إحدى العلامات الأربع السابقة —، بالإضافة إلى إزاحة النص المقتبس عن طريق ترك مساحات فارغة يمينا ويسارا (alinéas أو espaces) وتقليص حجمه بالنسبة للنص المستضيف.